المختص وتخصيصه بالعهد المعاد بال وسير بزيد يومان مثال لنيابة ظرف الزمان غير
المختص مع تقييد الفعل بزيد وذهب بامراة فرسخان مثال لنيابة ظرف المكان غير
المختص مع تقييد الفعل بامراة قوله نحو معاذ الله اي اعوذ بالله معاذا بجعله بدلا من
اللفظ بالفعل قوله محتجين بنحو قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون باسناد
ليجزى الى الجار والمجرور وجعله البيضاوي مسندا الى المصدر مرادا به اسم المفعول فيقال
ليجزى الجزاء اي المجزي به قوله وبنحو قول الراجز لم يُعْنَ بالعلياء الا سيدا ولا شفى
ذا الغي الا ذو هدى قاله رؤبة والشاهد فيه ظاهر والمعنى لم يجعل الله احدا يعتني
بالعلياء الا من له سيادة والغي الضلال قوله وقول الراجز وانما يرضي المنيب ربه
ما دام معنيا بذكرٍ قلبُه الانابة الرجوع الى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب ومعنيا
من عُنيت بحاجتك اي اهتممت بها والشاهد في بذكر حيث ناب عن الفاعل
مع وجود المفعول به وهو قلبه قوله ولم تجز نيابة الثالث باتفاق غلطه ابن هشام
في نقل الاتفاق وقال المرادي قوله في التسهيل ولا يمنع نيابة غير الاول من المفعولات
مطلقا يقتضي جوازه وقد نقل جوازه عن بعضهم فاجاز أُعلِم زيدا فرسك مسرجا انتهى
خاتمة لا يجوز نيابة الحال والتمييز لانهما لا يقبلان التعريف وما يقوم مقام الفاعل
يقبله ولا المستثنى لانه لو انيب لجرت الا بين العامل والنائب وهو ممتنع ولا خبر
إنّ واخواتها لانه مسند الى اسمها فلو انيب لبقي المسند بغير مسند اليه وهو ممتنع
خلافا للفراء ولا المفعول له والمفعول معه لان الغرض الذي سيق له الاول من
التعليل والثاني من المعية يفوت بالنيابة

اشتغال العامل عن المعمول

قال المرادي المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف
واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه
لا يفسر في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله انتهى وسياتي ايضاحه قوله وشغل

الفعل

الفعل اي ونحوه مما يعمل عمله كما تقرر قوله بعمله في ضميره اي او في ملابسه
والمراد في محلهما الا في لفظهما نحو زيدا ضربت غلامه فضمير لفظه في النظم راجع الى ضمير
الاسم السابق وهو مبني على ان باء بنصب ليست بمعنى عن وهو احتمال ذكره المكودي
اما على جعلها بمعنى عن وجعل مدخولها بدل اشتمال من ضمير عنه جملة وهو ما
صدر به كلامه ونقل ما يوافقه عن الناظم فضمير لفظه راجع الى الاسم السابق
قوله لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ ولا يجمع بين البدل والمبدل منه واستشكل
بانه ان اريد انه لا يجوز ذلك على جهة التاسيس فمسلم او على جهة التاكيد فمم وبانه
كيف يستقيم ذلك والمحقق في الواقع الجمع بين البدل والمبدل منه لغة وبلاغة
ويرد الاول بان الحذف ينافي التاكيد والثاني ان المستشكل التبس عليه البدل التعويضي
مما حذف بالبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الاول لا الثاني قوله كقول الشاعر
لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي قاله النمر بن
تولب وصف به نفسه بالكرم لما لامته زوجته على اتلاف ماله جزعا من الفقر
ومنفس بضم الميم المال النفيس والشاهد فيه ظاهر قوله وحاصله انه يمنع من الاسم نصب ه
المشغول عنه الفعل بضميره شيآن الخ ترك ابن هشام هذا القسم فقال ولم يذكر من
الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم لان حد الاشتغال لا يصدق عليه قوله المانع الثاني
ان يكون بين الاسم والفعل ما له صدر الكلام استشكل بمجامعة الصدرية بالبينية واجيب
بان المراد من الصدرية ما هو بحسب المعنى والمرتبة سواء اكان مع ذلك تقديم في
اللفظ ام لا فلا يخرجه عن ذلك تقديم شي عليه في اللفظ فقط قوله منها ان يكون
الفعل المشغول بضمير الاسم السابق فعل امر او نهي او دعاء اي ولو بصيغة الخبر
نحو زيدا غفر الله له قوله الا في الاستفهام بهل نحو هل زيدا رايته فانه يتعين فيه
النصب جرى عليه المرادي وغيره لكن بعضهم كشراح الحاجبية على ان هل كالهمزة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)